

0041227384275

Mission Permanente  
De La  
République Arabe Syrienne  
Genève



الجمهورية العربية السورية  
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمر المتحدة  
جنيف

N°432

Geneva, 30/8/2012

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note ref: OHCHR/RRDD/HRESI Section/Children Rights, dated 18 June 2012, regarding OHCHR Study on children's right to health - Human Rights Council resolution 19/37, has the honour to enclose, herewith, the contribution of the Syrian Arab Republic concerning the above mentioned study.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Annex: ment.

Ms. Imma Guerras  
The office of the High commissioner for Human Rights  
Palais des Nations  
1211 Genève 10

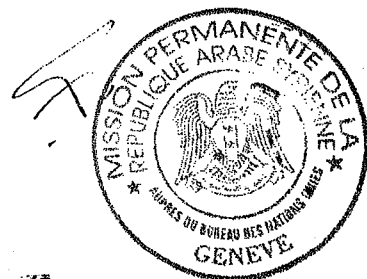
Fax: 022 9289010

OHCHR REGISTRY

31 AUG 2012

Recipients : I.G. (RRDD).....

.....  
.....



- ١- التحديات الصحية الأساسية التي تواجههم <sup>0041227384275</sup> - يعلق بالأطفال :
- ١- صعوبة وصول الخدمات إلى جميع الأطفال في ظل الأوضاع الراهنة.
- ٢- تراجع الموارد المالية المخصصة لبرامج الأطفال.
- ٣- وجود مناطق صعبة الوصول لتغطيتها بخدمات اللقاح.
- ٤- تأثير الحصار الاقتصادي على الرعاية المقدمة للأطفال.
- ٥- تأذي البنى التحتية للمراكز الصحية والمشافي في بعض المحافظات نتيجة للظروف الراهنة.
- ٦- تدني الظروف البيئية والاقتصادية في أماكن التجمعات والتي غالباً ما يكون أكثر من نصفها من الأطفال ما يؤدي إلى الخوف من ظهور أوبئة ( لاسيما الحصبة - الكوليرا - السحايا) .
- ٧- ضعف خدمات الرعاية النفسية المقدمة للأطفال وتنامي الاحتياج إليها في ظل الظروف الراهنة.

## ٢- الإطار القانوني لحق الطفل بالصحة

تقضي الاعتبارات الوطنية في الجمهورية العربية السورية برعاية الطفولة وقضاياها، ويتجلى ذلك من خلال دستور الجمهورية العربية السورية ( المادة ٤٤ منه والتي نصت الفقرة ٢ منها على أن من واجب الدولة أن تحمي الأمومة والطفولة ، وترعى الناشئة وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم )، كما أن القوانين السورية تركز معظم المبادئ العامة التي نص عليها الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والصكوك ذات الصلة، والهيئة السورية لشؤون الأسرة توشك على انجاز مشروع قانون حقوق الطفل والذي يتطابق إلى حد كبير مع اتفاقية حقوق الطفل وهي بصدد طرحه للنقاش قريباً جداً في المراجع المختصة وفي المجلس التشريعي.

إن سورية دولة طرف في ثمانية اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، ومبادرة الأمم المتحدة نحو "عالم جدير بالأطفال" والجمهورية العربية السورية ملتزمة أيضاً بالميثاق العربي لحقوق الإنسان بموجب القانون ٥٠ تاريخ ٢٠٠٦/١/٥ كما أن التعليم مجاني في جميع مراحلها ، وهو إلزامي بموجب القانون رقم ٣٥ لعام ١٩٨١ والذي عدل بموجب قانون التعليم الأساسي رقم ٣٢ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٧ الذي جعل التعليم إلزامياً حتى عمر ١٥ سنة، لقد انعكست نتائج هذا الالتزام على المؤشرات الصحية الخاصة بالأطفال وأبرز ما تحقق:

١- خفض وفيات الأطفال والرضع.

٢- خفض نسبة سوء التغذية بين الأطفال.

٣- المحافظة على نسبة عالية بالتغطية باللقاحات الأساسية.

٤- المحافظة على نسبة الحصول على مياه صالحة للشرب.

٥- خفض معدلات حدوث انتشار أمراض الطفولة الشائعة.

٣- السياسات الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل لمعالجة الشواغل ذات الأولوية والتحديات تراعي حق الطفل بالصحة من خلال المجالات التالية:

١- مجانية إعطاء اللقاحات لجميع الأطفال.

٢- تأمين الأدوية الأساسية مجاناً للأطفال.

٣- تطبيق السياسات الصحية لتعزيز الصحة عند الأطفال.

٤- تفرد الخطط الخمسية المتعاقبة فصلاً خاصاً للطفولة.

٥- وضع الخطط والبرامج الصحية لتخفيض نسب الإعاقة وزيادة الكشف المبكر عن التشوهات الولادية.

٤- تتضمن المناهج المدرسية مبادئ عامة حول التربية الصحية وتعزيز الصحة، ومن أجل تحسين الرعاية الصحية للأطفال واليافعين قامت وزارة التربية بإدخال مفاهيم التربية الصحية في مجال المخدرات والمؤثرات العقلية وموضوع الإيدز والوقاية منه في المعايير الوطنية والمناهج كافة.

٥- من الممارسات الجيدة في موضوع تعزيز حق الطفل بالصحة هي حرص الحكومة ممثلة بوزارة الصحة على متابعة البرامج الوطنية الخاصة بصحة الطفل حتى خلال الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها سورية ولجوؤها إلى طرق مبتكرة وخلاقة في إيصال اللقاحات خاصة إلى كل المناطق بواسطة أطباء القطاع الخاص والكادر التمريضي المحلي في المناطق الصعبة وإشراك كل شخص قادر على إعطاء لقاحات الأطفال في الحملات المستمرة للتلقيح بهدف حماية صحة الأطفال وتجنب تعرضهم لآثار الأزمة الراهنة.

٦- العوائق الأساسية التي تواجهها الحكومة حالياً حين تحاول إعمال حق الطفل بالصحة تتعلق أساساً بالوضع الراهن ، وعلى رأس هذه العوائق الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على سوريا وتداعياته على القطاع الصحي:

- ارتفاع سعر القطع الأجنبي بالمقارنة مع الليرة السورية.
- صعوبة التحويل المالي بسبب الحصار على المصارف الوطنية، الأمر الذي يؤثر حتى على توريد اللقاحات الخاصة بالأطفال.
- ارتفاع سعر التجهيزات الطبية وصعوبة تأمينها.
- عدم توفر قطع التبديل اللازمة للصيانة.

٧- وحول التحديات الصحية الأساسية التي تواجهها الدولة حالياً فيما يتعلق بالأطفال السوريين في الجولان السوري المحتل:

إن السلطات الإسرائيلية تقوم بمنع الأطفال العرب السوريين تحت الاحتلال الإسرائيلي من الحصول على الرعاية الصحية والعلاج الطبي في مراكز متخصصة تلبي احتياجاته، إضافة إلى أن الإهمال وسوء التغذية وغياب المعلومات الأساسية المتعلقة بالصحة يعد انتهاكاً لحقوق الطفل المنصوص عليها في المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على ما يلي: "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على الرعاية الصحية هذه".

ففي الجولان المحتل لا توجد سوى بعض المراكز الطبية التي تقدم الإسعافات الأولية البسيطة ولا يوجد مشفى يقدم العمليات الجراحية والمعالجات الصحية، لذا يضطر المواطنون السوريون إلى الذهاب إلى المشفى الإسرائيلي في صفا الذي يبعد مدة ساعة. وهذا الوضع يمثل مشكلة للمواطنين السوريين الجولانيين وأطفالهم في حالات الطوارئ الطبية التي تتطلب تدخلاً عاجلاً.

كما لم تلتزم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالاتفاق الذي تك التوصل إليه عام ٢٠٠٦، أثناء المؤتمر الدبلوماسي الدولي لتبني الشارة المميزة لاتفاقيات جنيف للقانون الدولي الإنساني الذي عقد في جنيف، بإنشاء مركز طبي للعلاج الصحي في الجولان السوري المحتل وعلى أن يدار هذا المركز الطبي من قبل أبناء الجولان السوري المحتل. إضافة إلى ما ذكر يعاني الطفل العربي السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي من مشاكل صحية تتمثل بقلة مياه الشرب وتدني نوعيتها وإمكانية الحصول عليها حيث تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقطعها وتحويلها لري الأراضي الزراعية للمستوطنين الإسرائيليين، وبالتلوث الصحي والبيئي بسبب استخدام الأراضي العربية المحتلة لدفن النفايات الصناعية السامة كما يعاني الطفل العربي السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي من الأضرار الصحية الناتجة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مثل

0041227384275

الرميات العسكرية وزرع الألغام .  
وأخيراً لا بد من الإشارة إلى مسألة استهداف مؤسسات القطاع الصحي بكافة  
مكوناته، خلال الأحداث الراهنة ، حيث تعرض للتخريب والحرق والسرقه ٢٦ مشفى  
وطني وأكثر من ١٠٠ مركز صحي ، كما خسرت وزارة الصحة أكثر من ٢٣٢ سيارة  
إسعاف وخدمة كانت تؤدي خدماتها للمواطنين ومنهم الأطفال، وأخيراً وليس آخراً تعاني  
الوزارة من تضليل إعلامي مشوه للحقائق يحاول باستمرار خلق أزمة بين الحكومة  
والمواطنين من خيل تزييف الحقائق وكيل اتهامات كاذبة من أن المؤسسات الصحية تميز  
بين السوريين حسب انتمائهم السياسي وهذا أمر لا أساس له من الصحة.